

في «ردع» الخصم أو حتى في الحاق هزائم عسكرية أو سياسية به.

وأخيراً، يتعين الإشارة الى وجود اختلافات حادة بين الاكاديميين حول تقويم السياسات القائمة على توازن القوى. فهذه السياسات تؤدي، عادة، الى سباق للتسلح تصبح معه امكانية الوصول الى نقطة «توازن» مسألة مشكوك فيها ومحفوفة بالاطار. وحتى بافتراض امكانية الوصول الى مثل هذا «التوازن» أو التكافؤ في القوى، فقد كان الاعتقاد السائد هو ان الوصول الى توازن القوى يكفل الاستقرار ويحول دون اندلاع الحروب. غير ان هناك مَنْ يؤكد على ان حالة توازن القوى في ظروف معينة قد ينجم عنها نوع من عدم اليقين وتساوي احتمالات المكاسب والخسارة، ممّا يؤدي بالقيادة السياسية المغامرة الى الوقوع في اغراء شنّ الحرب لحسم الصراع أو للتوصل الى مكاسب سياسية معينة. هذا بعكس الحال عند وجود خلل واضح في موازين القوى ينتقي معه الدافع لدى الطرف القوي وكذلك لدى الطرف الضعيف، حتى ولو كان من النوع المغامر، لشنّ الحرب، ومن ثم تغليب الحسابات الموضوعية على الحسابات الشخصية في ادارة الصراع.

وعلى أي حال، أثبتت الخبرة التاريخية ان السياسات القائمة على توازن القوى لم تؤد الى الاستقرار الدولي أو المحافظة على السلم والأمن الدوليين، بل وربما كانت سبباً في اندلاع الحروب وإثارة الاضطرابات. ومع ذلك، ففي مجتمع دولي يخلو من سلطة عليا قادرة على فرض ارادتها على الجميع، وفي غياب نظام فعّال للأمن الجماعي، تصبح السياسات القائمة على توازن القوى هي أفضل الخيارات المتاحة بالنسبة للدول الاطراف في صراعات دولية حادة.

«ميزان القوى» في معادلة الصراع

تشير طبيعة الصراع العربي - الاسرائيلي عدداً من الاشكاليات عند حساب ميزان القوى الذي يحكم معادلته. أول هذه الاشكاليات ما يتعلق منها بعدد ونوعية ودرجة انغماس الاطراف المشتبكة في هذا الصراع على جانبي المعادلة. فاذا اعتبرنا ان الصراع هو بين اسرائيل من ناحية، والدول العربية جميعها من ناحية أخرى، فان حساب ميزان القوى الخاص بهذا الصراع يتعين ان يضع امكانيات وموارد اسرائيل في كفة، وامكانيات وموارد الدول العربية، جميعاً، في الكفة الأخرى. ولا شك ان اجراء الحساب، وفقاً لهذه الطريقة، يجعل كفة الميزان تميل، بشكل حاسم، لصالح العرب، خصوصاً اذا تعلّق الامر بحسابات القوة الشاملة، وليس بحسابات القوة العسكرية وحدها. وربما تفسّر هذه الطريقة في الحساب استمرار اعتقاد قطاع لا يستهان به من النخبة العربية بأن الصراع لا بدّ وان يحسم، في النهاية، لصالح العرب لأن ميزان القوى يميل، من الناحية الاستراتيجية، لصالح العرب، وان النكسات العسكرية المتلاحقة التي مني بها العرب ترجع الى عدم نجاحهم في حشد وتعبئة وتوظيف مواردهم في مواجهة الخصم، وليس بسبب نقص هذه الموارد أو الامكانيات. لكن هذا التفاؤل التاريخي مبني على حسابات افتراضية واحتمالية، وليس على حسابات واقعية أو حاضرة. فواقع الخبرة التاريخية يقول بأن الصراع مع اسرائيل بدأ عربياً، ولكنه استمر في التآكل، تدريجياً، الى ان أصبح يكاد يكون قاصراً على عدد محدود جداً من «دول الطوق»، وفي طريقه لأن يصبح صراعاً فلسطينياً - اسرائيلياً. ان تبنت جامعة الدول العربية القضية الفلسطينية، منذ اللحظة الاولى، واعتبرتها قضية قومية. وفي هذا السياق، جاء قرار مجلس الجامعة في ١٢/٤/١٩٤٨ بدخول الجيوش العربية فلسطين فور انتهاء الانتداب البريطاني من جانب واحد في ١٥/٥/١٩٤٨ للحيلولة دون قيام دولة اسرائيل. ولكن كانت تلك هي المرة الاولى والاخيرة التي تدخل فيها الدول العربية